نشاز الحالة العراقية في ظل

التقارب السعودي الايراني والانفتاح الامريكي الايراني والتعاون السوري الامريكي

نشهد اليوم حالة انفراج سياسي في العلاقة بين الولايات المتحدة ودول طالما وصفتها واشنطن بالتطرف او "الخارجة عن القانون"، وسبق وان وضعتها في قوائم الدول "الارهابية" وغيرها من قوائم الحظر، بما يترك مصير العراق عرضة للتساول: هل هذه التحولات يمكن ان تنسحب لتشمل عراق صدام حسين؟ ام سقوط الاخير هو ثمن هذه الانفراجات؟

ان الانفتاح الامريكي على ايران، كما تمثل في خطاب وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت بتاريخ 17 اذار الماضي، يمثل محطة متقدمة في مسيرة التقارب الامريكي الايراني، بدءا من انتخاب محمد خاتمي رئسا ورسالته المشهورة الى الشعب الامريكي في مقابلة له مع محطة "سي ان ان". وما كان لهذا الانفتاح ان يتكرس لولا التحويل السياسي الداخلي في ايران لصالح الاصلاح والديمقراطية، وتحول ايران من دولة مصدرة للثورة الى عامل استقرار خاصة في الخليج والجمهوريات الاسلامية التابعة للاتحاد السوفيتي سابقا.

وسبق مسار التقارب بين واشنطن وطهران، تقارب لا يقل اهمية مع سوريا، تم تدشينه في مشاركة الاخيرة في قوات التحالف الدولي لتحرير الكويت، واليوم يأخذ بعده الاوسع في اللقاء الثالث للرئس السوري مع الرئس الامريكي في جنيف يوم الاحد 26 اذار، والذي قد يأخذ بعده الكامل في حال التوصل الى صيغة معاهدة سلام بين اسرائيل وسوريا.

كما تشهد العلاقات الليبية الامريكية بداية "انفتاح حذر" بعد قطيعة دامت 18 عاما، حيث زار طرابلس مؤخرا وفد امريكي هدفه المعلن البحث ميدانيا في رفع الحظر على السفر الذي تفرضه واشنطن على رعاياها الى ليبيا، ولكنه يمهد عمليا لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتصريح مساعد وزيرة الخارجية الامريكية ادوارد ووكر (21/2/00) :"ان ليبيا اتخذت اجراءات مهمة من اجل تقليص دعمها للارهاب"، جاء على خلفية تصريحات امريكية عن طرد ابو نضال ومجموعته من ليبيا.

وحتى السودان يعيش حالة مخاض سياسي قد ينتهي بأنفراج سياسي مع واشنطن فيما اذا ما استتب الامر للرئيس البشير في تكريس انفتاح سياسي يعتمد مصالحة وطنية وتعددية سياسية تنهي هيمنة "الاصولية الاسلامية"، بما يعيد وحدة السودان بمساعدة الجوار الاقليمي والدولي.

واذا ما استثنينا العراق، فان حالة الانفراج هذه، وبالذات الانفراج الامريكي-الايراني كانت مبعث ترحيب شامل باستثناء مخاوف دولة الامارات العربية بسبب نزاعها مع ايران حول الجزر الثلاث.

ومع ذلك ذهب مساعد وزير الخارجية الامريكية ادوارد ووكر للقول ("الاتحاد"، 22/3/2000): "ان المحاولات الامريكية للانفتاح على ايران قد تكون مفيدة (...) للتفاوض حول النزاع على قضية الجزر". وان واشنطن ترغب في "تشجيع القيادة الايرانية المعتدلة والمجلس التشريعي الجديد الذي يتولى مسؤولياته بعد الانتخابات باتخاذ موقف اكثر استجابة للتفاوض حول النزاع على قضية الجزر".

ولكن هذه التحولات، هي بدون شك، مبعث خوف بالنسبة الى الحكم في بغداد، خصوصا انه ليس لهذه الدول الثلاث -ايران، سوريا، ليبيا- اي ود او ثقة حقيقية بالنظام العراقي، بل فيهم من لدغه النظام مرات، ولكن ما كان يدفعهم للتعامل او التعايش مع نظام بغداد هو "العدو المشترك" امريكا!!، و/او الخوف من بديل لنظام صدام حسين متحالف مع امريكا يكرس عزلتهم او يهدد انظمتهم. وفي احسن الاحوال تعاملت هذه الدول الثلاث مع نظام بغداد كورقة في صراعها مع واشنطن.

ولا شك ان الانفراج الامريكي على هذه الدول الثلاث، اذا ما اخذ مداه الكامل، يغيير الصورة بما يجعل الحالة العراقية نشازا لابد من تغييره.

❋ ❋ ❋

كما ان التوصل الى سلام دائم وعادل بين سوريا واسرائيل ينهي احد اهم عوامل التوتر الاقليمي التي خدمت الحكم في العراق، فسوريا تخشى تطويقها بنظام عراقي متحالف مع واشنطن يهدد استقرارها او يستخدم اداة ضغط لتقديم تنازلات سورية لصالح اسرائيل. ولكن السلام السوري الاسرائيلي، اذا ما تحقق سيكرس، مرة اخرى، حالة النشاز العراقية.

❋ ❋ ❋

ولكن هناك بعدا اخر، اضافة للانفراج الامريكي الايراني والسلام السوري الاسرائيلي، يتعلق بالعلاقة البينية بين دول الجوار الاقليمية (ايران وسوريا والسعودية وتركيا). لقد استثمر نظام بغداد تنافس وتناقضاتها من اجل الاستمرار في الحكم. فالمخاوف السعودية من هيمنة ايرانية على نظام ما بعد صدام، خدم الاخير كما خدمه خوف ايران من بديل امريكي يحكم بغداد. ان تفسير اجهاض انتفاضة اذار 1991 يجد جوابه في تلك التناقضات الاقليمية.

هنا تكمن اهمية التقارب السعودي الايراني الذي تحقق على يد الامير عبد الله بن عبد العزيز، ان الدور الذي لعبه الاخير في تحقيق هذا التقارب ومساهمته في دفع مسيرة الانفراج الامريكي مع كل من سوريا وليبيا والسودان،

يذكرنا بدور الراحل الملك فيصل بن عبد العزيز في الانفتاح على مصر عبد الناصر بما مهد الطريق لانهاء الحرب الاهلية في اليمن وفتح الطريق امام حالة من التضامن العربي والاسلامي.

ان تحول التعاون الايراني السعودي الى حجر زاوية لنظام اقليمي خليجي جديد يجعل، مرة اخرى، من الحالة العراقية نشازا لابد من تغييره.

❋ ❋ ❋

ومع ذلك يبقى هناك عامل الخشية من انفلات الوضع في العراق نحو الفوضى او التقسيم في حالة سقوط النظام الحالي في بغداد.

ان السبيل لتجاوز هذا المحذور يكمن في وفاق اقليمي جديد. فالولايات المتحدة لم تشرع في حرب "عاصفة الصحراء" الا بعد ان حققت وفاقا اقليميا ودوليا، واليوم مطلوب وفاق ورؤية اقليمية مشتركة، تجاه عراق ما بعد صدام، تنطلق من السعودية وايران وتركيا، وجميعهم لا مصلحة لهم في تقسيم العراق. ان مثل هذا التفاهم الثلاثي سيحول دون استخدام الورقة الطائفية او العرقية ذريعة لحماية النظام او سببا لحرب اهلية، بل ستكون دول التفاهم الاقليمي اداة وضمانة لأي مصالحة وطنية عراقية في المستقبل.

شهد عام 1992 محاولة للتنسيق السوري الايراني السعودي، انعكس في قيام "لجنة العمل المشترك" للمعارضة العراقية، ولكن رغبة الولايات المتحدة بالانفراد، والشكوك المتبادلة بين ايران والسعودية، اجهضت التجربة، لصالح مشروع يعتمد الدعم الامريكي البريطاني عرف باسم "المؤتمر الوطني العراقي". وكلا التجربتين انتهتا بالفشل، بما يؤكد ضرورة التعاون الاقليمي والدولي اذا ما اردنا ضمان تغيير في العراق لصالح استقرار وامن وازدهار المنطقة.

ان احد اهم عوامل ضعف المعارضة العراقية وانقسامها، في داخل العراق او خارجه، هو حالة التنافس والضغوط الاقليمية والدولية، التي دفعت اطراف الصراع الاقليمي والدولي لاستخدام المعارضة العراقية لاغراضها الضيقة، وبقدر ما ابتعد احتمال التغيير في العراق اخذت بعض الانظمة العربية الاقليمية تجامل نظام بغداد على حساب القوى العراقية المناهضة للدكتاتورية كما انعكس بوضح في وسائل اعلام بعض تلك الدول.

وعليه فللقوى العراقية المناهضة للدكتاتورية كل المصلحة في قيام انفراج ووفاق اقليمي، واي خطوة في هذا الاتجاه سيكون لها مردود ايجابي وسريع على وحدة المعارضة العراقية وفاعليتها بما يمكنها من تحمل مسؤولية التغيير في العراق.

وبقدر ما يخشى النظام العراقي من الانفراج الامريكي الايراني، ومن نجاح مسيرة السلام السورية الاسرائيلية، تجد كافة فصائل المعارضة العراقية في داخل العراق وخارجه مصلحتها في مثل هذين الانفراج والسلام الاقليميين.

(الملف العراقي، العدد 100، نيسان 2000)